مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٤) العدد (٧) ٢٠٢٠
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (4) No. (7) 2020

النشاط التجاري في بلاد الشام
خلال عهد الاحتلال العثماني ١٥١٦-١٧٠٠م

د.رفعت عثمان*

(تاريخ الإيداع ٩/١ /٢٠٢٠. قُبِل للنشر في ١١/ ١٠ /٢٠٢٠)

□ ملخّص □

يتطرق البحث إلى دراسة النشاط التجاري في بلاد الشام خلال العهد العثماني ١٥١٦-١٧٠٠، ودراسة التجارة ونموها التي تأثرت بقوة الدولة العثمانية وضعفها على السياسة الاقتصادية ومستوى حجم التبادل التجاري، إضافة إلى تأثرها بالظروف الدولية، والموقع الجغرافي الإستراتيجي لبلاد الشام، مما أدى إلى تشجيع الدول الأوروبية وتسابقها لإنشاء علاقات تجارية في المنطقة، وامتيازات تجارية لتحقيق مصالحها، وتدفق التجار، وبنيت الأسواق والخانات لسد الحاجات المتزايدة للتجارة، وتأسست الشركات الأجنبية ولا سيما حلب، ونشطت الحركة التجارية الخارجية مع باقي ولايات الشام كدمشق وصيدا وفلسطين وطرابلس، كما نشطت التجارة الداخلية بين هذه الولايات بمختلف المنتجات والبضائع. وتفعيل الملاحة البحرية بالاستيراد والتصدير. أما بالنسبة إلى الطرق التجارية الداخلية التي كانت تخترق الولايات الشامية من الشمال إلى الجنوب فقد أدت دورا مهماً في عبور قوافل التجار والحجاج والمسافرين، إضافة إلى الطرق الساحلية التي ربطت الموانئ بالداخل. وقد ركز البحث على أهم وسائل التبادل التجاري وهو النقد وتصنيفاته وأنواعه في فترة البحث، علاوة على التعريف بوحدات المكاييل والأوزان المستخدمة في حالات البيع والشراء في الفترة المذكورة.

الكلمات المفتاحية: التجارة، العهد العثماني، القرن السادس عشر، الطرق التجارية، الامتيازات الأجنبية.

*رفعت فخري عثمان :جامعة طرطوس– مديرية العلاقات العامة والثقافية–دكتوراه في التاريخ جامعة دمشق

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٤) العدد (٧) ٢٠٢٠
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (4) No. (7) 2020

Commercial activity in Belad ALsham During the era of the Ottoman occupation from 1516-1700 AD

Dr. Refaat Othman*

(Received 1/9 /2020. Accepted 11/10/2020)

□ ABSTRACT □

Abstract:The research deals with commercial activity in the Belad Alsham during the Ottoman era 1516-1700, and the study of trade and its growth, which was affected by the strength and weakness of the Ottoman Empire on the economic policy and the level of trade exchange, in addition to its impact on international conditions, and the strategic geographic location of the Belad Alsham, which led to the encouragement and racing of European countries To establish foreign trade relations in the region, and trade concessions to achieve their interests, the jostle of merchants, markets and khans were built to meet the growing needs of trade, foreign companies were established, especially Aleppo, and maritime navigation was activated in import and export, and the internal commercial movement was activated with the rest of the Belad Alsham states such as Damascus, Saida, Palestine and Tripoli, in various Products and merchandise.. As for the internal trade routes that crossed the Belad Alshamine states from north to south, they played an important role in crossing convoys of merchants, pilgrims, and travelers, in addition to the coastal roads that connected the ports inside. The research focused on the most important means of commercial exchange, namely cash, its classifications and types during the research period, in addition to introducing the units of weights and weights used in cases of buying and selling in the mentioned period.

Key words: trade, Ottoman, sixteenth century, trade

* PHD in history,Faculty of Literature and Humanities, University of Damascus.

مقدمة:

حول أهمية البحث وإشكاليته ومنهجه:

أهمية البحث: احتلت بلاد الشام موقعاً متوسطاً بين قارات العالم القديم آسيا وإفريقيا وأوروبا، فكانت جسراً وممراً لطرق الواصلات بين هذه القارات، وعلى هذه الطرق سارت الأقوام والشعوب والجيوش والقوافل التجارية حاملة معها البضائع والأفكار ونتاج الحضارات المختلفة، وملتقى التفاعلات الحضارية العالمية منذ فجر التاريخ، وكانت مهد الرسالات الدينية ومركز إشعاعها على العالم، وملتقى شعوب السهول والصحارى مع الشعوب الجبلية والبحرية، وموطناً لأقليات عرقية بشرية غير عربية مندمجة مع الغالبية العربية. ولبلاد الشام أهمية اقتصادية كبيرة، كونها مركز اتصال دولي، فمن خلالها مرّت الطرق التجارية القديمة، كطريق قوافل التوابل والحرير من الشرق إلى الغرب، عبر ميناء الاسكندرونة على البحر الأبيض المتوسط. وقد انعكس النشاط التجاري في بلاد الشام على الحياة السياسية الاجتماعية.

أسباب اختيار البحث: إن سبب اختيار البحث يتعلق بدراسة مرحلة تاريخية في حياة سكان بلاد الشام في المدَّة بين ١٥١٦–١٧٠٠م من خلال المتغيرات الكبيرة التي شهدتها هذه المدَّة؛ وقد مكّن الموقع الجغرافي الحيوي لبلاد الشام براً وبحراً، وما تمتلكه من ثروات اقتصادية مهمّة من احتلال الصدارة في مجال تجارة الشرق والغرب، فقد شغل تجارها ومراكزها التجارية دوراً مهمّاً في إحياء الوضع الاقتصادي للبلاد، من خلال تنشيط التجارة الداخلية والخارجية.

أهداف البحث يهدف البحث إلى دراسة الحركة التجارية في بلاد الشام في تلك الفترة، والتعرف إلى أنظمة التجارة التي طبقتها الدولة العثمانية في أقاليمها ولاسيما بلاد الشام، وعلى الامتيازات الأجنبية نتيجة الاتفاقيات الاقتصادية بين الدول الأوروبية والدولة العثمانية إضافة إلى معرفة أهم الطرق التجارية، وأيضاً النقد والأوزان والمكاييل الموجودة في تلك الفترة.

اشكالية البحث: تتلخص إشكالية البحث حول تركيز أغلب الدراسات التاريخية بدراسة الحياة السياسية في تاريخ المجتمع العربي، ولكنهم يغفلون في جل الأحيان عن ربط السياسة بالنواحي الاقتصادية، والتي له الأثر البالغ في تاريخ المنطقة، ولذا جاء هذا البحث لتسليط الضوء على النشاط التجاري في تلك الفترة معتمدا على مصادر أجنبية وعربية، والتي كانت دليلاً ومصدراً غنياً للبحث، ومهما تناولت المصادر دراسة بلاد الشام، فهي تعد من أغنى الولايات العربية والإسلامية بتاريخها وتراثها الحضاري والاجتماعي، وإننا لن نستطيع إعطاءها حقها في البحث.

منهجية البحث سيعتمد البحث على المنهج العلمي والاستقرائي التحليلي، الملتزم بقواعد منهجية البحث التاريخي الصحيح، ، ودراسة علاقات التفاعل بين ما طرحته المصادر والمراجع العربية والأجنبية والوثائق من قضايا، والعوامل المؤثرة فيها، وإجراء المقارنة بين مكوناتها.

٢–مقدمة تمهيدية :

مكّن الموقع الجغرافي الحيوي لبلاد الشام براً وبحراً وما تمتلكه من ثروات اقتصادية مهمّة من احتلال الصدارة في مجال تجارة الشرق والغرب، فقد شغل تجارها ومراكزها التجارية دوراً مهمّاً في إحياء الوضع الاقتصادي، التي قامت بتنشيط التجارة الداخلية والخارجية.

ظهرت تطورات دولية في بداية العهد العثماني على مستوى العالم العربي والغربي، وعدت مرتكزاً مفصلياً في الاقتصاد العالمي، وقد تأثرت بلاد الشام بشكل أو بآخر بهذه التطورات الاقتصادية التي كان من أهمها ظهور طبقة الرأسماليين في أوروبا في القرن الثالث عشر، والتي بدأت بتنشيط التجارة الشرقية–الأوروبية، وقد تحرر هذا التطور الرأسمالي اقتصادياً من مفهوم اقتصاد العصور الوسطى، الذي احتكر أسواق بعض المدن والعصب التجارية مثل البندقية ولندن، فقد أدّى هذا التحرر إلى تضخم الرأسمال واندفاع الغرب نحو كشف طرق جديدة تسوقه إلى منافذ تجارية حيوية، وابتعاد التجار عن الأسواق القديمة، وبحثهم عن أسواق ذات تحرر اقتصادي كبير، وبناء على ذلك لم تستطع البندقية والمدن الإيطالية أن تقاوم طويلاً أمام التطورات الاقتصادية للدول الأوروبية الحديثة كفرنسا والبرتغال وإنكلترا وإسبانيا، والذين دخلت في تنافس تجاري فيما بينها أدى إلى صراع سياسي كان البحر المتوسط ميدانه.[١]

وكان لاكتشاف القارة الأمريكية الجديدة(٨٩٨هـ /١٤٩٢م)، وطريق رأس الرجاء الصالح(٩٠٤هـ–١٤٩٧م)من قبل البرتغال وإسبانيا دورٌ في تغيير طرق التجارة العالمية القديمة المتمركزة في البحر المتوسط وقارتي آسيا وإفريقيا، و انتقال حركة النقل التجاري البحري إلى المحيطات ممّا أدى إلى انتزاع السيادة الاقتصادية من شعوب البحر المتوسط. وبدوره فقد تحولت تجارة آسيا نحو الطرق البرية[٢]، فتأثرت الدول المطلة على البحر المتوسط كدولة المماليك في بلاد الشام ومصر وايطاليا وفرنسا بتغيير الطرق التجارية، مما أدى إلى حدوث أزمات اقتصادية في هذه الدول إذ كانت البندقية الايطالية المسيطرة على اقتصاد حوض البحر المتوسط، وكانت دولة المماليك (١٢٥٠–١٥١٦م) تجني الأرباح الوفيرة من تجارة النقل " الترانزيت" بين الشرق والغرب، وقد حاولت البندقية ودولة المماليك الوقوف في وجه هذا التدهور الاقتصادي عن طريق منع البرتغال من السيطرة على المراكز التجارية في المحيط الهندي إلا أنهما لم تفلحا.

وكان البحر الأحمر بحراً إسلاميا، برغم محاولات البرتغاليين السيطرة عليه، بل شكّل النزاع الشديد بين المماليك والبرتغاليين أحد أسباب ظهور القوة العثمانية في المنطقة[٣] فقد كانتا مسيطرتين في مطلع القرن السادس عشر على بلاد الشام ومصر، إذ تخلّص العثمانيون من الحصار البرتغالي على العالم الإسلامي بتطويقه من الجنوب وذلك بالسيطرة على البحر الأحمر واحتلال عدن عام ١٥٣٨م[٤].

١–التجارة في بلاد الشام خلال فترة الاحتلال العثماني ١٥١٦–١٧٠٠:

إن ازدهار التجارة في بلاد الشام ونموها في القرون الأولى بالسيطرة العثمانية لا يعود إلى موقعها الإستراتيجي فقط، وإنما يعود إلى شروط سياسية واقتصادية خاصة على أراضي السلطنة العثمانية التي تكوّن بلاد الشام أربع ولايات منها، وكان وضع الدولة العثمانية بقوتها أو ضعفها أو تحالفاتها ينعكس على الفعالية الاقتصادية سلباً أو إيجاباً على بلاد الشام، كما أن استقرار الأوضاع الداخلية واستتباب الأمن لديها من الأسباب

1 Pirenne: Les Grands Courants de l'histoires Universelle. Paris , 1951 T.II p: 284

٢ –ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر جزءان، ، ط١ مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٩، ج١، ص ٧١-٧٢

٣–محمد جميل بيهم، الحلقة المفقودة في تاريخ العرب، ط١ ، مطبع مصطفى البابي، مصر، ١٩٥٠، ص ١١٣.

4– Wilheim. Heyd: Histoire du commercé du levant au Moyen Age .Trad. de Furcy Raymond. Leipzig,1923..p544.

المهمة المؤثرة على سياستها الاقتصادية الداخلية والخارجية، وعلى قوة حجم التبادل التجاري أو إضعافه [١]. وكان للظروف الدولية أيضاً دورها في تجارة بلاد الشام، فاكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ترك أثّرا سلبياً على التجارة في بلاد الشام من حيث قلة عدد القوافل التجارية البرية والبحرية، ونقص عدد السفن التي كانت تتصل بالموانئ السورية مثل طرابلس وبيروت ويافا، غير أن هذا التضاؤل الاقتصادي لم يدم كثيراً، لأن البرتغاليين لم يحسنوا الاستفادة من مستعمراتهم الإفريقية والهندية، كما أن العامل التجاري للدول الأوروبية مع السلطنة العثمانية وولاياتها تجارياً قد شكّل قوة مركزية لبلاد الشام بحكم موقعها الجغرافي الذي يشكل مفترقاً للطرق، ونقطة تقاطع بين قارات العالم الثلاث آسيا وأوروبا وإفريقيا، والتقاء طرق المواصلات الكبرى البحرية والبرية للإمبراطورية العثمانية وأهميتها سياسياً واقتصادياً في تاريخ العلاقات العثمانية. وهذا ما شجع الدول الأوروبية أن تنشئ في بلاد الشام منشآت تجارية، وتسابقت إلى ذلك هولندا وفرنسا وإنكلترا[٢].

أ- الامتيازات التجارية الأجنبية:

اتجهت الدولة العثمانية نحو أوروبا وحاولت فتحها باسم الإسلام، فوقفت الدول الأوربية في وجه مطامع العثمانيين[٣]، وعندما لم تستطع مقاومتها خضعت للأمر الواقع، ونظراً لمصالحها الاقتصادية تسابقت للتعاقد معها، وكان اسبقها جمهورية البندقية (٨٨٣هـ -١٤٩٧م) التي تخلت عن ولاية شقودرة للعثمانيين لقاء بعض امتيازات تجارية. وعند سيطرة السلطان سليم الأول على بلاد الشام (٩٢٣هـ- ١٥١٧م) جّدد هذه الامتيازات وبدوره السلطان سليمان القانوني(١٥٢٠-١٥٦٦م)، وقّع اتفاقية تجارية في عام(٩٤٢هـ- ١٥٣٥م)مع فرنسا، وأصبحت هذه الامتيازات[٤] أنموذجاً لاتفاقيات مماثلة مع دول أوروبية أخرى مثل إنكلترة، ولقد امتلكت الولايات الشامية في بداية القرن السادس عشر عوامل جذب للتجار الأوربيين، بسبب موقعها الإستراتيجي الذي شكّل مركزاً رئيسياً للتجارة بين الشرق والغرب، وسوقاً تجارياً عامراً بين تركيا ومصر، فكانت مركزاً تجارياً للتوابل والحرير والخام المستورد من بلاد فارس إلى آسيا الصغرى.[٥]

فقد حصلت البندقية على التسهيلات التجارية في بلاد الشام إلى أن أصاب اقتصاد البندقية الضعف في عام (١٠٨٦هـ- ١٦٧٥م)بعد الغاء قنصليتها، فحلت محلها جاليات أوربية منافسة لها، وتدفق التجار الفرنسيون إلى ولايات الشام، وأصبحت التجارة الفرنسية هي السائدة في تلك الفترة بعد أن دعمها توسيع البعثات التبشيرية، واتساع النفوذ الفرنسي بين مسيحي الشرق، وأمّا إنكلترا فقد حصلت على امتيازات في الدولة العثمانية، وعينت في حلب أول

١- ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية، ج١، ص٣٤٥.

٢- بيهم، الحلقة المفقودة، ١٢١.

٣- وليد العريض، تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وأثرها، مجلة دراسات والعلوم الإنسانية والاجتماعية مجلد ٢٤، بيروت العدد١، شباط ١٩٩٧، ص ١٤٥

٤ الامتيازات: " تعرف اصطلاحاً بأنها مجموعة الحقوق التي تمنح للدول الأجنبية من قبل دولة أخرى، بناء على اتفاق أو معاهدة مبرمة بينهما، وقد أعطى السلطان سليمان القانوني(١٥٢٠-١٥٦٦م) اتفاقية تجارية في عام(٩٤٢ه- ١٥٣٥م)تمنح التجار الفرنسيين حقوقاً وامتيازات تشمل كل الأراضي العثمانية، وهي السماح بالإقامة في المناطق والمدن التي تحددها الدولة لأغراض التجارة، وضمان سلامة أرواحهم وممتلكاتهم وحرية العبادة لهم، وأن يكونوا خاضعين في أحوالهم الشخصية لقضاء القناصل الفرنسيين، وألا يدفعوا سوى الرسوم الجمركية على وارداتهم وصادراتهم بحيث لا تزيد هذه الرسوم على ٣% من قيمة المتاجر. للتفصيل عن الامتيازات: ستا فروس فوتيراس، امتيازات الجماعات المسيحية في المملكة العثمانية، تعريب غطاس أفندي قندلفت، مطبعة الوطنية، طرابلس الشام، ١٩١٢ ، ص٥، .
وأيضاً:ليلى الصباغ، ملاحظات حول دراسة الاقتصاد العثماني في العصر العثماني، المجلة التاريخية المغربية، السنة الثانية عشر، العدد ٣٧-٣٨، تونس، جوان، ١٩٨٥، ص١٠٩.

٥-محمد كرد علي، خطط الشام، دار العلم للملايين، طبعة ٣، بيروت ١٩٨٣، ص٢٤٧

قنصل لها"ريتشارد فوستر"عام(٩٩١هـ- ١٥٨٣م) وقد شملت صلاحياته كقنصل نواحي حلب وعمان وطرابلس والقدس مما زاد في نشاط التجار الإنكليز في تلك المناطق، وقد ازدهرت تجارة الإنكليز في حلب في القرن السادس عشر إلى درجة نافست بها تجارة البنادقة والفرنسيين حتى إنّهم بنوا فيها أسواقاً تجارية وخانات[١]لسد الحاجة المتزايدة للتجارة وخاصة بعد تدفق الجاليات الأوروبية وازديادها ونشاط الحياة التجارية في حلب[٢]. وكانت شركة الشرق (الليفانت)[٣]الإنكليزية تشجع التجارة عبر ميناء الاسكندرون إلى حلب، وهو الميناء الذي نقلت إنكلترا تجارتها إليه وفي عام(٩٩٩هـ-١٥٩٠م) عينت موظفاً بحرياً للقيام بتجارة الليفانت [٤]، مما جعل ميناء الاسكندرون مركزاً مهمّاً للتجارة الأوروبية في القرن السادس عشر، و مركزاَ مهمّاً لاستقبال سفن الدول الأجنبية والتجار الفرنسيين والبنادقة، إلا أنه لم يحقق في القرن السابع عشر الازدهار الكبير بسبب مناخه الشديد الرطوبة وإحاطة الجبال به التي تمنع وصول الشمس إلى أرضه[٥].

وأمّا دمشق فقد عاشت خلال هذه الفترة من الناحية الاقتصادية في ظل مدينة حلب، وذلك لبعدها النسبي عن مركز السلطنة العثمانية في استانبول وبالتالي أضعف من قيمتها التجارية مقارنة مع حلب، على الرغم من أنها كانت تؤدي دوراً مهماً في التجارة العالمية، وتسويق صناعتها من الأقمشة والمنسوجات القطنية وصناعة الزبيب . فقد توافد إلى دمشق التجار الأجانب من كافة أنحاء حوض المتوسط، منذ القرن الرابع عشر وأقاموا قنصليات فيها، إلا أن البنادقة غادروها في منتصف القرن السادس عشر إلى حلب مركز الثقل التجاري، وتجارة الايطاليين في دمشق قد ضعفت في القرن السابع عشر، وأما الفرنسيون فقد نقلوا تجارتهم إلى صيدا مع قنصليتهم[٦].

وشهدت صيدا وما جاورها في لبنان في فترة حكم الأمير فخر الدين المعني الثاني نشاطاً تجارياً ، حيث وثّق الأمير العلاقات الاقتصادية بينه وبين الغرب وتوسّع في منح الامتيازات الأجنبية للأوروبيين، وسمح للفرنسيين أن يبنوا خاناً عظيماً في صيدا، ولحكومة فلورنسا إقامة قنصلية فيها، وأصبحت صيدا ومينائها في القرن السابع عشر أهم موانئ الشام، [٧]وازدهرت بيروت اقتصادياً في عهد الأمير فخر الدين، وذلك بتعزيز

١- خانات: أماكن نزول التجار والمسافرين ومركز نشاط تجاري لقوافل التجارة، وللفلاحين أيضاً نتيجة بيعهم نزلاء الخان منتجاتهم الحيوانية والزراعية

٢- ايرينا سميليا نسكايا، البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي غلى مشارف العصر الحديث، ط١ نقله إلى العربية يوسف عطا الله، تقديم مسعود ضاهر، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٩، ص١٧٧.

٣- انشئت الشركة الإنكليزية لتجارة الليفانت في سنة ١٥٨١م، من قبل الملكة اليزابيت، وتم دمجها مع شركة البندقية، وتنظيمها من جديد سنة ١٥٩٢، وجددت وثيقتها سنة ١٦٠٠، وكان للشركة خزنة مشتركة تضم أموال المساهمين، فكانت عبارة عن تجمع تجار، وكل تاجر فيها يقوم بالتجارة لحسابه الخاص وفق تنظيمات الشركة واسهامه في النفقات العامة، ولم يكن عدد التجار ثابتاً، وإنما كان يدخله تجار جدد يشترط أن يكونوا عريقين في التجارة، وكان للشركة احتكار في موانئ بلاد الشام وجميع موانئ البحر المتوسط عدا فرنسا وإسبانيا وايطالية، وتجارة الليفانت هي تجارة الفلفل والبهارات والنقد والفضة وغيرها من السلع ، التي كان الغرب بحاجة إليها الشرق مقابل حاجة الشرق الماسة إلى فضة الغرب.

1- Alfred.C.Wood ,A History of the Levant company ,Oxford University press ,1935,p74-75.

5 Foster: The Travels of John Sanderson in The Levant introduction. p xx-xx1.

٦- ليلى الصباغ، الجاليات الأوروبية ج١، ص، ٢٣٣، ٢٤٨، ٢٧٦.

7- Antoine Abdel Nour Introduction A L', Historie urbaine delà Syrie Ottomane (XVI – XVIIIe) Publication de L'université' Libanaise, Beyrouth, 1982, p 270.

علاقاته مع التجار من هولندا وفلورنسا وتوسكانة والبندقية وفرنسا [١]، وأيضاً شهدت طرابلس نشاطاً تجارياً كبيراً في بداية القرن السادس عشر وأنشئت وكالةً تجاريةً فيها لكل من البندقية وجنوى وفلورنسا وبرشلونة ومرسيليا، حيث كانت ترسو في مينائي طرابلس وبيروت جميع السفن الأوربية، اللذين كانا مخزناً لبضائع الشرق الواردة من أنحاء آسيا، ومنها تتوزع إلى كافة أصقاع الولايات الشامية، وأنتجا سلعاً معينة تحتاجها أوربة، لاسيما الحرير والحبوب والقطن.

ب–التجارة الداخلية:

نشطت التجارة بين الولايات الشامية وخاصة ولايات الداخل حلب ودمشق مع ولايات الساحل طرابلس وصيدا وبيروت التي استقبلت كافة منتجات القوافل التجارية الآتية من الغرب وإعادة توزيعها وبيعها إلى مختلف الولايات الداخلية، خاصة أن الملاحة البحرية كانت أسهل من المسالك البرية الوعرة، "فكانت هناك حركة نقل دائمة بين موانئ فلسطين ومدنها وبين صيدا وتجمل السلع المحمولة من فلسطين إلى صيدا بالقطن الخام والأرز والسنا والبن وبعض المنسوجات القطنية من اللد والقدس" [٢]. وقد أمدت موانئ طرابلس وصيدا والاسكندرون كلاً من حلب ودمشق بكل ما تحتاجاه من الأدوية والبقول والأجواخ والحرير والصوف والذهب والورق، كما كانت دمشق وحلب تستورد الزيت من الشوف والملح من ملاحات صيدا وعكا وقبرص.

وبسبب المجاعات والكوارث الطبيعية جراء الهزات الأرضية والحشرات الضارة كالجراد فقد ازداد حجم التبادلات التجارية بين ولايات بلاد الشام في القرن السادس عشر والسابع عشر، ومن أهم الأمثلة ما أُعطي من أوامر السلطانية إلى سلطة طرابلس وفلسطين سنة(٩٩٢هـ– ١٥٨٤م) لترسل الحبوب إلى دمشق وحلب، أيضاً مساعدة الأمير فخر الدين لدمشق عندما نكبت بالمجاعة سنة(١٠٣٤هـ– ١٦٢٤م) م إرساله إلى سكانها الفي جمل محملاً بالقمح[٣]. ويروي النابلسي في رحلته خلال مروره في ضواحي بيروت نهاية القرن السابع عشر " أن الخضار والباذنجان وقصب السكر والبرتقال تصدر إلى دمشق من هذه المنطقة"[٤]، وكانت دمشق بدورها محطة لتصدير الكثير من المنتجات الآتية بواسطة قوافل الحج إلى مناطق بلاد الشام كافة ومنها صيدا، ومن هذه المنتجات العنب والتين والمشمش والكرز والتوت والموز والتفاح، بالإضافة إلى القماش القطني والحريري المصنعة في دمشق. وأما بعلبك فكانت منتجة للعنب لتبيعه في كافة أنحاء بلاد الشام، إلى جانب القطن الذي كان يصدر إلى دمشق وطرابلس، واستوردت حماه الزيت لإنتاج الصابون من منطقة حلب وإدلب.

وكان لتجار الحيوانات محطتان رئيسيتان في حماه وحلب، حيث تتوجه القطعان من هناك إلى لبنان وفلسطين[٥]. وقد عانت معظم مدن بلاد الشام الجنوبية ركوداً اقتصادياً لوقوع هذه المدن مثل القدس والخليل وبيت لحم لحم والناصرة في مناطق أقل ازدهاراً من مناطق جنوب شرق فلسطين وشرقه، والتي كان معروفة كمراكز للحج.

لقد توقف وضع مدن بلاد الشام الاقتصادي في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلادي على مكانتها في النظام الإقليمي الإداري للسلطنة، وعلى هذا الأساس فّسر ازدهار حلب ودمشق وطرابلس كونها مراكز ولايات[١].

١–خليل ساحلي اوغلو، تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة، استانبول ٢٠٠٠، ص ٢.

2– D'Arvieux ,Laurent ," Mémorise ",Voyageurs d'Orients II, Bayreuth 1982 Dar Lahad Khater, pp 224

3 – Abdel –Nour.op cit p:244

٤- النابلسي:وهو أهم أقطاب التصوف في العهد العثماني. عبد الغني النابلسي " التحفة النابلسية في الرحلة الطرابلسية "، المعهد الألماني لأبحاث الشرقية، بيروت، ١٩٧١م، ص٤٤

5– Abdel –Nour.op cit p220

ج-التجارة الخارجية:

أدى التجار الأجانب دوراً مُهماً في عمليات التبادل التجاري كالاستيراد والتصدير بين بلاد الشام وأوروبا، وقد كونوا ثروات كبيرة من خلال هذه التبادلات التجارية ومن علاقاتهم مع تجار الولايات الشامية والأهالي المحليين، فقد صدرت بلاد الشام فائض إنتاجها من القطن والقمح والحرير والصوف ووبر الماعز والجمل وزيت الزيتون والزبيب والجوز والصموغ إلى أوروبا وخصوصاً فرنسا، وكانت حلب المستودع الذي يأتي إليه الأوروبيون ليشتروا منتجات فارس والهند والشرق الأقصى، فالقوافل التجارية القادمة من أصفهان والبصرة وبغداد قاطعة الصحراء إلى حلب تجلب معها المنسوجات الحريرية والأقمشة الهندية والفارسية والعطور ومشتقاتها والجلود المدبوغة، كما كانت تصدر الصابون والأصواف الأوروبية وغيرها من المنتجات إلى فارس وبقية المناطق[٢]، وكان تجار الإنكليز والهولنديين يشترون التوابل والعقاقير والأصبغة والسجاد والقطن المغزول من حلب وصيدا وذلك لتصديرها إلى أوربا، وقد جعلت هذه المنتجات من حلب حتى منتصف القرن السابع عشر أكبر محطة تجارية، ليس فقط في بلاد الشام بل في الشرق كله، ولكنه في أواخر القرن السابع عشر أخذت الدول الأوربية تتجه نحو آفاق تجارية أوسع في أمريكا مما أدى إلى تدهور تجارة الليفانت.

وأمّا دمشق فقد كانت على علاقة تجارية مهمّة مع مصر ومكة وبلاد فارس، وكان يصدر من دمشق إلى مصر منتجات عديدة منها قمر الدين والقريشة، وأيضاً كانت القافلة التجارية الآتية من مكة إلى دمشق تحمل معها جوز الهند والبلح العراقي القادم من خلال الصحراء [٣]. وكانت طرابلس تستورد الأقمشة والحرير والتوابل من بلاد فارس عن طريق حلب، والقماش والحناء والأرز والمزروعات الآسيوية من مصر، والقهوة من مكة[٤]. وكانت لبنان في عهد الأمير فخر الدين تصدر الحرير والصابون وزيت الزيتون والفول والحنطة إلى فلورنسا وفرنسا[٥]، كما كان الكتان اللبناني سنة(١٠٤٢هـ- ١٦٣٢م)رأس الصادرات اللبنانية، وكذلك الرماد لصنع الزجاج والصابون، والخيوط والأنسجة والحبوب والرز وزيت الزيتون والصابون [٦].

وأما واردات ولايات بلاد الشام من أوربا فاقتصرت غالياً على السلع الكمالية، كالأثاث الفاخر والثريات والأقمشة الحريرية والصوفية والأجواخ والرخام والزجاج الملون والمرجان والخيوط الذهبية والفضية والمسامير والأجراس فمن إنكلترا وفرنسا، كانت تستورد الاجواخ والورق والحديد والنحاس، و من توسكانا الآلات الزراعية، ومن فرنسا المنسوجات والخشب [٧].

١- ايرينا سميليا نسكايا، البنى الاقتصادية، ص١٧٧

٢- عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج٢مطبعة القاهرة، القاهرة، ١٩٨٠، ص٩٤٧

3 Abdel-Nour , op cit.p 226-240

٤-نهدي صبحي الحمصي، تاريخ طرابلس من خلال وثائق المحكمة الشرعية في النصف الثاني من القرن السابع عشر، ط ١، دار الايمان، طرابلس، لبنان، ١٩٨٦، ص ١٦٠

5 D.Arviex. ii pp 441-443

٦- ف. فوستفلد، فخر الدين أمير الدروز ومعاصروه، تعريب بطرس شلفون، ط٣ دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨١، ص٢٠٩.

7 -Masson: Histoire du commerce Francais dans la Levant ax xxv11 e siecie.intro: p: xj

د-الطرق التجارية:

كان للطرق البرية في بلاد الشام دورٌ كبيرٌ في زمن السلم والحرب، ولدورها الذي كانت تؤديه في عبور قوافل التجار والحجاج والمسافرين والبريد والسلع، إضافة إلى كونها طريقاً لانطلاق الجيوش العثمانية في حملاتها ضد أعدائها وقمع الانتفاضات المحلية، كانت وسائل النقل المستخدمة على تلك الطرق في القرنين السادس والسابع عشر مؤلفة من حيوانات النقل كالحمير والبغال والأحصنة وإضافة إلى الجمال للمسافات الطويلة، وكانت الطرق التي تربط مدن وقرى مناطق بلاد الشام بعضها ببعض ضيقة وترابية، أما الطرق الرئيسية فكانت تخترق الولايات الشامية من الشمال إلى الجنوب، و تنتشر على جانبها الخانات التي تحرسها الحاميات، وقد شكلت حلب عقدة رئيسية في حركة السير الطرقي في شمال بلاد الشام باتجاه الأناضول، وباتجاه الغرب نحو المناطق الساحلية المتوسطية كإنطاكية واسكندرون وطرابلس، كما ربطت حلب الطرق البرية جنوباً في مدن الداخل السوري حماه وحمص وحتى دمشق.

ووجدت طرق تمتد على ساحل بلاد الشام من غزة إلى اللاذقية مروراً بصيدا وبيروت وجبيل وطرابلس، وطرق تربط حمص وحماه بطرابلس، وطريق طولانية داخل فلسطين من الشمال إلى الجنوب وهي نابلس والبيرة – القدس – بيت لحم وكانت دمشق نقطة تجمع سنوي لحجاج قارة آسية، فكانت قوافل الحجاج تبدأ سيرها من دمشق ثم تتجه إلى الكسوة فالصنمين ثم إلى بصرى أو الى رأس الماء (مزيريب) قرب درعا، وبعد تجمع القوافل في مزيريب تسير إلى الرمثا ومنها إلى الضليل ثم إلى الزرقاء [١] التي كان يُقام فيها سوق يحوي الفاكهة والخيرات، ثم يرحل ركب الحجاج إلى البلقاء ويواصل مسيره إلى القطرانة ثم إلى الكرك متجهاً إلى الحسا ثم إلى معان حيث يقام بها سوق كبير يحوي المؤن التي يجلبونها من الخليل وغزة ويبيعون منها للحجاج، ثم تتجه القوافل إلى عقبة الصوان حتى المدينة المنورة ثم مكة المكرمة[٢].

هـ-النقد:

عدّ النقد وسيلة مهمّة من وسائل التبادل التجاري، وأحد السلع الرئيسية التي يتاجر بها الأوربيون مع ولايات بلاد الشام في القرن السادس عشر والسابع عشر، وكان لها أثرٌ واضحٌ في أوضاع بلاد الشام الاقتصادية والأزمات التي عانتها. فكان من إجراءات السلطان سليم الأول في بلاد الشام إبطال العملة المملوكية التي نقش على دنانيرها ودراهمها آيات من القرآن الكريم بحجة أن النصارى واليهود والملحدون يستخدمونها، وإصدار نقود عثمانية جديدة، وقد خفض سعر العملة العثمانية بمقدار الضعف مما أوقع الناس بالضرر الفادح[٣].

وصنّف النقد المتداول في بلاد الشام خلال القرن السادس عشر والسابع عشر إلى أنواع مختلفة أهمها النقد الذهبي الذي طرح في التجارة بشكل محدود نظراً لقيمته الثمينة، وقد سعت جميع الدول لامتلاكه لتدعم سياساتها، وكان هناك نوعان من النقد الذهبي في السلطنة العثمانية "الايكويات الذهبية الأجنبية"، و"الايكو الذهبي العثماني" وحمل اسم، سلطاني ذهبي أو دينار ذهبي، أو أشرفي، ومن ثم أصبحت" الأشرفية " أنموذج النقد العثماني في البلاد.

١- عبد القادر بن محمد الانصاري الجزيري: الدرر الفرائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة، ج٢ المطبعة السلفية القاهرة ١٣٨٤هـ، ص ١٢٥٤

٢- مأمون عبدالله أصلان بني يونس، قافلة الحاج الشامي في شرقي الأردن في العهد العثماني، ط١، مؤسسة الحمادي ودار الكندي، الاردن ٢٠٠٠، ص٢

٣ – سليم المبيض عرفات، النقود الفلسطينية وسكتها من قبل الميلاد وحتى عام ١٩٤٦، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩، ص٢٢١

أما القبرصي الموصوف بالإفرنجي الذهبي فقد كان معروفاً في دمشق منذ الفترة المملوكية.[١]وكان لانحطاط بعض العملات مثل الأشرفية دوره في اصلاح العملة الذهبية في زمن السلطان مصطفى الثاني(١١٠٦هـ-١١١٥هـ/١٦٩٤م-١٧٠٣) وسك عملة ذهبية جديدة، وأما النقد الذهبي الأجنبي فقد كان يتم تداوله في أنحاء بلاد الشام مثل الدوكات البندقي والهنغاري والألماني المسمى فلوري، وكانت تُختم من قبل السلطات العثمانية قبل تداولها، و لم تعتمد التجارة المحلية والتجارة العالمية في حساباتها على النقد الذهبي، وانما استخدمته في تأدية الجزية، ودفع بعض الضرائب و المنح التي تقدم لكبار الدولة[٢].

ووجد النقد الفضي (الأقجة) [٣]: وكان متداولاً في العهد المملوكي وقد اطلق اسم " أقجة " أو" درهم " أو عثمانية، مضافة إلى اسم البلد التي سكّت منه لتمييزها عن العملة العثمانية التي تحمل نفس الاسم، فكان يقال أقجة حلبية و أقجة شامية، أو دراهم حلبية ودراهم عثمانية ، وكان الاقجة أو الدرهم العثماني في عام(٩٥٥هـ- ١٥٤٨م) يساوي درهمين ونصف درهم حلبي.[٤] وقد انخفضت قيمة هذه العملة الفضية منذ (٩٦٨هـ-١٥٦٠م)بسبب تدفق الفضة من مناجم العالم الجديد (أمريكا)، وظهور الأقجة المزورة في القرن السابع عشر. وقد ظهرت أسماء جديدة لها للتفريق بين الصحيح منها والمزور، مثل " بياض الأقجة " (الاقجة اللامعة وهي الصحيحة)، مقابل قيزيل أقجة (الأقجة الحمراء المزورة). ومع كل ما أصاب الأقجة من هبوط، فقد تداولها السكان في الأجور الصغيرة، والمشتريات اليومية وقضايا التركات [٥].

ومن النقود الفضية التي تداولت في أوائل القرن السادس عشر نقد فضي اسمه"النصف " أو النصف فضة، ويسمونه أيضاً " بارة" ولكنهم ميّزوا هذين النقدين بذكر هذه الأقجة مضافة إلى مكان سكّها، فيقولون أقجة حلبية أو ديار بكرية لتفاوت وزنيهما[٦]، ومن ثم أطلق العثمانيون على "النصف"اسم بارة"[٧]. والشاهية:هي والشاهية:هي عملة فضية متداولة في فترة ١٥١٦-١٧٠٠م غير ثابتة القيمة، فهي مختلفة من ناحية لأخرى وحتى ضمن السنة الواحدة، ففي سنة١٠١٧هـ/ ١٦٠٨م كان دينار الذهب يساوي ١٨ شاهية، والغرش الأسدي يساوي ١٠ شاهيات. [٨]وأخذ السلطان سليمان القانوني سنة (١٠٩٩-١١٠٣هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م) بصكِ نقد

١- سجلات محكمة حماه الشرعية، سجل رقم ٤، وثيقة ٩٨، تاريخ ١٢ جمادى الثانية ٩٥٠ هـ / ١٩ حزيران ١٥٤٨

٢- ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية، ص ٣٧٧.

٣- اقجة: كلمة تركية معناها اللغوي الضارب إلى البياض، وتعد ترجمة لكلمة Asporen أي البيضاء الشائعة في بيزنطة منذ القرن العاشر الميلادي، أما الأقجة العثمانية المتداولة في بلاد الشام فهي عملة فضية سكّت في عهد السلطان أورخان عام (٧٣٩هـ-١٣٢٨م)، وقد انخفضت قيمتها في عهد السلطان سليم إلى نصف قيمتها الأولى، وبقيت ثابتة القيمة حتى عهد مراد الثالث (٩٨٢-١٠٠٤هـ، ١٥٧٤- ١٥٩٥م ، كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط١٠، بيروت ١٩٨٢، ص٤١٢.

٤- سجلات محاكم حماه الشرعية، سجل رقم ٤، وثيقة ٨٢، تاريخ ١٢جمادى الأول ٩٥٥هـ /١٩ حزيران ١٥٤٨

5-Belin: Essais sur histoire Économique de la Turquie in Journal Asiatique mal. Juin 1864.p429

٦ -خليل ساحلي اوغلي، سابق، ص ٢١٧

٧- بارة: تسمية عثمانية، شاعت كعملة مرادفة للنصف فضة في مصر، وطبق هذا على فلسطين، أما العراق فعرف البارة كعملة عثمانية وجبيت ضرائبها على أساسها باره أو اسبره: ففي عام(٩٦٠ه- ١٥٥٢م)كان وزن البارة(١.٢٢)غراماً تحوي (١.٠٥)من الفضة الخالصة و تحوي البارة ١٦% من النحاس، وكانت الأقجة (وحدة النقد الفضية المركزية العثمانية) تزن(٠.٧٣١ غرام)من الفضةالخالصة، أي إن البارة تساوي أقجة واحدة ونصف، فكانت تسكّ (٤٢٠ بارة من١٠٠ درهم) من الفضة، ولكن مع ارتقاء سليم الثاني العرش(١٥٦٦-١٥٧٤م) عانت البلاد من أزمة نقدية بسبب الغش والتزوير، وأدى ذلك إلى خفض النقد الفضي، فكانت تسكّ(٤٥٠ بارة) من(١٠٠ درهم) وهذا يعني اختزال (٠.٦٨٢)غراماً من الفضة، فقد سمح لدار الضرب في حلب(٩٩٨هـ-١٥٩١م) بسكّ (٥٣٣بارة)من مائة درهم ولكن دار الضرب تعمدت أن تسكّ (٦٠٠)بارة من المئة درهم فانخفض وزن البارة إلى(٠.٥٧٧ غرام). روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، جزءان، ط١، دار الفكر، القاهرة ، ١٩٩٣، ص٢٣٨-٢٣٩ سليم المبيض عرفات، النقود الفلسطينية، ج١، ص٢٢٥.

٨ – خضر عمران، ريف ولاية حلب (١٠٠٠-١٠٥٠هـ/١٥٩١-١٦٤١م)، رسالة ماجستير، اشراف ليلى الصباغ، دار المنارة، اللاذقية، ١٩٨٢، ص ٤٢٧

فضي وهو" القروش أو (الغروش)"[١]، والقرش نوعان: قرش صاغ وقرش رائج، فكان القرش الصاغ يساوي أربعين بارة، والقرش الرائج يساوي عشر بارات.[٢] وكان يساوي هذا القرش سنة(١١٠٩هـ- ١٦٩٧)أربع ليرات فرنسية [٣]. وقسّمت الغروش إلى قسمين غروش أسدية وغروش ريالية، والغرش الأسدي كان يساوي في سنة ١٠١٧هـ/ ١٦٠٨م عشر شاهيات و تسع وتسعون عثمانية. والغروش الريالية استخدمت بشكل أقل من الأسدية، وعندما كان الغرش الأسدي يساوي عشر شاهيات كان الغرش الريالي يساوي ١١ شاهية، أي يزيده شاهية واحدة.[٤]

ومن النقود الأخرى التي استخدمت في بلاد الشام: ايكليك، إسلامبول سليمي، خيرية، الزهراوي، شامي[٥]. والنقود الفضية الأجنبية مثل الاصلاني الهولاندي والقروش الإسبانية والزولوتا البولونية والايكو الفرنسي [٦].

و- الوحدات والمكاييل والأوزان:

المكاييل: استخدمت وحدات مكاييل معينة في حالات البيع والشراء ومنها المكوك: استخدم كمكيال للحبوب كالحنطة والشعير حيث يزن المكوك ٦١كغ من القمح، والشنبل: اختلف مكيال الشنبل من ناحية لأخرى ففي حماه يساوي ١,٥ رطل أي ٤,٨٠٠كغ [٧] ويزن ٢٢٠كغ في حمص ونصف ذلك في حلب[٨]. استخدمت الغِرارة، وهي لغوياً لغوياً العِدل من صوف أوشعر أي عبارة عن وعاء من الخيش(جواليق) يعبأ فيه التبن[٩]، وهو مكيال رئيسي لمعظم الحبوب وخاصة الحنطة والشعير والسمسم والفول والذرة، وإذا كانت الكمية دون ذلك تستخدم وحدات كيل أخرى كالكيلة (الكِلة)، والغرارة تساوي ١٢ كيلة وتنطبق على الحنطة والشعير ولا ينطبق على الفول والحمص، كانت الغرارة تساوي ستة أمداد، أي المدّ يساوي كيلتين [١٠].

١- القرش أو غروش: كلمة قرش هي في الأصل تحريف للصفة اللاتينية Grossus التي تنطبق على أنماط مختلفة من الدينار الذي سكه الأوربيون لأول مرة ، دخلت هذه الكلمة اللغة التركية ولفظت Gurus ومن الألمانية Groschen ومن التركية نقلت إلى العربية وجمع قرش قروش انظر، هاملتون جب –هارولد بودن، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى جزءان، دار المعارف، مصر ١٩٧١، ج٢ ص١١٢.

٢ محمود عامر، المكاييل والأوزان والنقود منذ فجر الإسلام وحتى العهد العثماني، مطبعة ابن حيان، دمشق ١٩٩٧، ص١٨٥.

3 Chevalier , Dominique ,"La société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe paris paris m 1971 ,p13

٤- خضر عمران، ريف ولايةحلب، ص ٤٢٦

٥- ايكليك: نقد فضي عثماني، يساوي قرشين، ضربه السلطان محمد الرابع سنة ١٦٣٥. إسلامبول سليمي:نقد تركي قيمته ١٢ قرشاً رائجاً، سكه السلطان سليم الأول من الفضة سنة ١٥١٢م، وسمي بإسلامبولي نسبة إلى استانبول المكون من لفظتين (إسلام) و (بول) أي المسلمون كثر.خيرية: عملة فضية سكت منذ عهد الأمير خير بك الذي عينه السلطان سليم الأول على مصر، وبعد عزله سك في مصر نقد فضي على شاكلته، ولهذا ظل الاسم معروفاً ومتداولاً لديهم، وحرفت الكلمة ولفظها (خِرّية) بكسر الخاء وتشديد الراء، ولكن عرفت بلسان أهل فلسطين باسم حيرية وتساوي ٢٠ قرش تركي .الزهراوي: نقد من الفضة يستخدم في سورية وفلسطين وشرق الأردن ويساوي قرشا صاغاً، وسمي بذلك لأنه منقوش عليه زهرة. شامي: نقد تركي سكّ من الفضة ويساوي ٣٤ قرشا رائجاً، وسمي بالشامي لأنه ضرب بالشام لأول مرة. للتفصيل:محمود عامر، المكاييل، ص١٨٨ .

6- Belin , op.cit ,p:450

٧- فالتر هنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٧٥، ص، ٦٣، ٧٩

٨- عادل عبد السلام، جغرافية سورية ، ص ٨٣

٩- المنجد في اللغة والإعلام، ط٣٣، دار المشرق، بيروت ١٩٩٢، ص٥٤٧

١٠-القلقشندي، صبح الأعشى ، ج٤ ص٢١٣

الأوزان: وتقسم إلى قسمين: الأوزان التي يحسب بواسطتها وزن المعادن الثمينة الفضة والذهب وهي الوزنة وتسوي ١٠٠ مثقال وثمنها ١٤ دينار ذهبياً، والمثقال يساوي ٢٤ قيراطاً، وقيراط الفضة ٠,١٨٦غ بينما قيراط الذهب يساوي ٠,١٧٦غ . والقسم الثاني من الأوزان يحسب لوزن السلع المختلفة من الحرير والقطن والحبوب والبضائع مثل الدرهم(يختلف عن درهم عيارالنقود) واسخدم في وزن الحرير[١]، الرطل والأوقية: الرطل الرطل يزن ٧٢٠ درهماً ويساوي ١٢ أوقية، والأوقية وتساوي ٦٠ درهماً[٢]، وفي القرن السابع عشر الرطل الحلب يزن ٢,٢٨كغ، واستخدم الرطل في وزن الصابون والقهوة والزيت، ومن الأوزان أيضاً القنطار :استخدم في التعاملات التجارية عند بيع وشراء القنب والزيت والقطن، ومقدار القنطار ١٠٠ رطل [٣].

استنتاجات البحث :

لقد ظهر جلياً من خلال البحث أن الدولة العثمانية اندفعت للسيطرة على البلاد العربية تلبية لمصالحها الشخصية وتأمين طرق تجارتها عبر البلاد العربية، حاولت الدولة حماية تجارتها العثمانية، فكان الدافع الاقتصادي أبرز العوامل الرئيسة المحركة للسيطرة على بلاد الشام، للاستفادة من خيراتها ونهب مقدراتها وربط اقتصادها باقتصاد الدولة، وقد شهد النشاط التجاري في فترة البحث نشاطاً متذبذباً وذلك لتأثره بقوة الدولة العثمانية وضعفها على السياسة الاقتصادية ومستوى حجم التبادل التجاري، إضافة إلى تأثرها بالظروف الدولية، فقد تنوعت صادرات بلاد الشام وتعددها لكثرة خيراتها وتنوع منتوجاتها، كما ساعد تنوع وارداتها على تنوع علاقاتها التجارية مع دول العالم، وترجع أهمية هذه النتائج إلى أنها في ما قدمته لم تعتمد على المصادر العربية ذات العلاقة فحسب بل عولت إلى حد كبير على المراجع الأجنبية، مما جعلها أكثر اقترابا من الحقيقة التاريخية.

١-خضر عمران، ريف حلب، ص ٤٣١

٢- القلقشندي، صبح الأعشى ، ج٤، ص٢١٥

٣- فالتر هنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية ، ص ٣٤-٣٥، ٤٢

المصادر والمراجع:

المصادر العربية:

١. *سجلات محكمة حماه الشرعية*، سجل رقم ٤

٢. *الجزيري*، عبد القادر بن محمد الانصاري: الدرر الفرائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة، ج٢ المطبعة السلفية القاهرة ١٣٨٤هـ

٣. – القلقشندي، أبو العباس أحمد: *صبح الأعشى*، ١٤ جزء ، دار الكتب المصرية، القاهرة١٩٩٢

٣– النابلسي، عبد الغني *" التحفة النابلسية في الرحلة الطرابلسية "*، المعهد الألماني لأبحاث الشرقية، بيروت، ١٩٧١

المراجع العربية:

١– الحمصي، صبحي، *تاريخ طرابلس من خلال وثائق المحكمة الشرعية في النصف الثاني من القرن السابع عشر*، ط ١، دار الايمان، طرابلس، لبنان، ١٩٨٦

٢– الشناوي، عبد العزيز ، *الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها*، مكتبة الانكلو المصرية، القاهرة ١٩٥٤

٣–الصباغ، ليلى:*الجاليات الأوربية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر جزءان*، ، ط١ مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٩

٤– الصباغ، ليلى: *ملاحظات حول دراسة الاقتصاد العثماني في العصر العثماني*، المجلة التاريخية المغربية، السنة الثانية عشر، العدد ٣٧–٣٨، تونس جوات، ١٩٨٥

٥– العريض، وليد، *تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وأثرها*، مجلة دراسات والعلوم الإنسانية والاجتماعية مجلد ٢٤، بيروت العدد١، شباط ١٩٩٧

٦– المبيض، سليم عرفات: *النقود الفلسطينية وسكتها من قبل الميلاد وحتى عام ١٩٤٦*، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩

٧–– *المنجد في اللغة والإعلام*، ط٣٣، دار المشرق، بيروت ١٩٩٢

٨–اوغلي، خليل ساحلي: *تاريخ الاقطار العربية في الدولة العثمانية*، مركز الابحاث للتاريخ، استانبول، ٢٠٠٠م

٩–بروكلمان، كارل، *تاريخ الشعوب الإسلامية*، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، بيروت عام ١٩٨٢، ط١٠

١٠–بني، يونس مأمون عبدالله أصلان، *قافلة الحج الشامي في شرقي الأردن في العهد العثماني*، ط١، مؤسسة الحمادي ودار الكندي، الاردن ٢٠٠٠

١١–بيهم ، محمد جميل، *الحلقة المفقودة في تاريخ العرب*، ط١ ، مطبع مصطفى البابي، مصر، ١٩٥٠

١٢–جب و بودن، هاملتون جب، هارولد بوون، *المجتمع الإسلامي والغرب*، ترجمة ١٣–أحمد عبد الرحيم مصطفى جزءان ، دار المعارف، مصر ج٢

١٤–عامر، محمود، *المكاييل والأوزان والنقود منذ فجر الإسلام وحتى العهد العثماني*، مطبعة ابن حيان، دمشق ١٩٩٧.

١٥ –عبد السلام، عادل، *جغرافية سورية الأقليمية*، منشورات جامعة دمشق، مطبعة الروضة، دمشق، ١٩٨٢

16– عمران، خضر، *ريف ولاية حلب (١٠٠٠-١٠٥٠هـ/١٥٩١-١٦٤١م)*، رسالة ماجستير، اشراف ليلى الصباغ، دار المنارة، اللاذقية، ١٩٨٢.

١٧– ف. فوستفلد، *فخر الدين أمير الدروز ومعاصروه، تعريب بطرس شلفون*، ط٣ دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨١.

١٨– فوتيراس، ستا فروس، *امتيازات الجماعات المسيحية في المملكة العثمانية*، تعريب غطاس أفندي قندلفت، مطبعة الوطنية، طرابلس الشام، ١٩١٢ ،

١٩–محمد كرد علي، خطط الشام، *دار العلم للملايين*، طبعة ٣، بيروت ١٩٨٣، ص٢٤٧

٢٠– نسكايا، ايرينا سميليا، *البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي على مشارف العصر الحديث*، ط١ نقله إلى العربية يوسف عطا الله، تقديم مسعود ضاهر، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٩

٢١–مانتران، روبير: *تاريخ الدولة العثمانية*، جزءان، ترجمة بشير السباعي، طبعة أولى، القاهرة، ١٩٩٣

22–هنتس، فالتر، *المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة كامل العسلي*، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٧٥.

المراجع الأجنبية:

1. Alfred.C.Wood ,*A History of the Levant company* ,Oxford University press ,1935

2. Antoine Abdel Nour Introduction A L', *Historie urbaine delà Syrie Ottomane (XVI – XVIIIe) Publication de L'université' Libanaise*, Beyrouth, 1982

3. Belin: *Essais sur histoire Économique de la Turquie in Journal Asiatique mal.* Juin 1864

4. Chevalier , Dominique ,*"La société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe paris m 1971*

5. D'Arvieux ,Laurent ," Mémorise ",*Voyageurs d'Orients II, Bayreuth, Dar Lahad Khater.* 1982

6. Foster: *The Travels of John Sanderson in The Levant introduction*

7. *Masson:* Histoire du commerce Francais dans la Levant ax xxv11 e siecie

8. Pirenne: *Les Grands Courants de l'histoires Universelle.* Paris ,195

9. Wilheim. Heyd: *Histoire du commercé du levant au Moyen Age* .Trad. de Furcy Raymond. Leipzig,192